

بين «مشروع ليلي»... وحقوق المسيحيين



خير الله خير الله
إعلامي لبناني

هناك جانبان في اعتراض بعض المسيحيين في لبنان على إحياء فرقة ذات شهرة لبنانية وعربية وعالمية اسمها «مشروع ليلي» حفلة موسيقية في مدينة جبيل التاريخية. هناك الجانب المضحك... وهناك الجانب المبكى. يلتقي الجانبان عند حال الانحطاط التي وصل إليها بعض المسيحيين اللبنانيين، وهو انحطاط يعبر عن سقوط حقيقي بدأ باتفاق القاهرة الذي وقعته الحكومة اللبنانية مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل نصف قرن، في تشرين الثاني - نوفمبر 1969 وصولاً إلى مرحلة صار فيها «حزب الله» يختار رئيس الجمهورية اللبنانية.

المضحك فيه الأمر أن ليس بين الذين يعترضون من يعرف ما هي «مشروع ليلي» وما أهمية هذه الفرقة اللبنانية التي سبق لها أن لعبت في جبيل المدينة التي تمتلك تاريخاً قديماً والتي خرجت منها الأبدية. هؤلاء لا يعرفون حتى لماذا تستاهل جبيل كل تكريم، بما في ذلك استضافة «مشروع ليلي».

ببساطة، ثمة حاجة إلى أصوات مسيحية عاقلة تحذر من خطورة التعرض لـ «مشروع ليلي»، مثل هذا التعرض بكلام منحط يكشف الوضع المسيحي. يكشف خصوصاً العجز عن الارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجه لبنان بمسيحييه ومسلميه

من يرفض ظهور الفرقة في جبيل لأسباب لا تمت إلى الحقيقة بصلة من قريب أو بعيد لا يسيء إلى جبيل فحسب، بل يسيء إلى المسيحيين اللبنانيين أيضاً وإلى كل ما له علاقة بالكنيسة والافتتاح على كل ما هو حضاري في هذا العالم. مضحك أن يكون «داعش» بين مسيحيي لبنان هذه الأيام. فمن يتصرف بالطريقة التي تصرف بها في الاعتراض على «مشروع ليلي» لا ينتهي سوى إلى «داعش» فكارا وسلوكا. من قال إن «داعش» تعبير عن التطرف لدى بعض السنة. يبدو «داعش» موجوداً أكثر من أي وقت لدى طوائف أخرى. في ما يخص بعض المسيحيين اللبنانيين، تبدو «داعشيتهم» غطاء لعنصرية دفينية تجاه الفلسطيني والسوري في ظل إعجاب منقطع النظير بالنظام الأقلاوي السوري!

الحزن في الأمر أن الاعتراض على الفرقة الموسيقية واغتياتها يندرج في سياق السقوط المسيحي الذي بدأ في مرحلة ما بعد حرب العام 1967. عندما استغفقت الغرائز المسيحية من منطق أن المشروع الناصري، نسبة إلى جمال عبدالناصر، هُزم في المنطقة. قام الحلف الثلاثي في مواجهة الشهابية. كان حزب الكتائب اللبنانية بين أبرز الذين ارتكبو خطأ كبيراً وقذاكاً عندما خرج من الصف الشهابي (نسبة إلى الرئيس فؤاد شهاب) لينضم إلى الحلف الثلاثي الذي ضم الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل والعميد ريمون أدّه.

كانت لريمون أدّه، ذي النظرة الثاقبة إلى كل ما يدور في لبنان وحوله، حسابات يريد تصفيها مع إرث فؤاد شهاب. جعله ذلك يسقط في فخ ما كان ليسقط فيه لو استطاع تجاوز الحسابات الشخصية لمصلحة الإقليمي الذي خلفته هزيمة 1967، ما هو أهم من ذلك بكثير، أي للواقع الإقليمي الذي خلفته هزيمة 1967، وهو واقع ما لبث أن انعكس سلماً على لبنان. وقد أنقذ ريمون أدّه، نائب جبيل، لاحقاً موقفه ونفسه وصيته عندما نفّذ بين الزعماء المسيحيين في الاعتراض على اتفاق القاهرة متخلياً

عن عقدة رئاسة الجمهورية التي وقع زعماء الموارنة الآخرون في أسرها. الحزن أكثر من ذلك، هذه الأيام، في تخلي مسيحيي لبنان عن القضايا الكبرى والتلهي بفرقة «مشروع ليلي». هل تغني في جبيل أو لا تغني فيها؟ لعب مسيحيو لبنان دوراً تاريخياً على كل صعيد في المنطقة. لعبوا دوراً كبيراً في المحافظة على اللغة العربية. كانت أولى المطابع في المنطقة في لبنان وفي أديرة لبنان. امتلك المسيحيون خبرة كبيرة في نشر العلم والمعرفة في كل المنطقة. إذا بينهم الآن من يعترض على «مشروع ليلي» بحجة أنه يسيء إلى القيم المسيحية. ما هذه الحجة النافذة التي تكشف حجم تراجع الدور المسيحي في لبنان لمصلحة كل أنواع التزمت والانغلاق. منذ متى يمكن لفرقة غناء وموسيقى الإساءة إلى القيم المسيحية في عالم باتت الكنيسة تحتاج فيه إلى موسيقى وغناء كي يأتي إليها المؤمنون يوم الأحد.

في كل الأحوال، لم تخدم إثارة الغرائز الدينية المسيحيين في أي يوم من الأيام. في كل مرة لجأوا إلى الغرائز تعرضوا لنكسة جديدة. لم يساعدهم في يوم من الأيام غير الانفتاح على الطوائف الأخرى وعلى محيطهم العربي. بدل التلهي بأمور مثل حفلة «مشروع ليلي» في جبيل، يُفترض بهم التفكير ملياً في أن حلف الأقليات التي تريد إيران جرّهم إليه هو الطريق الأقصر إلى الكارثة التي تنتظرهم في حال ساروا في هذا الاتجاه. بكلام

أوضح، لا يمكن للمسيحيين استعادة أي حقوق بفضل سلاح «حزب الله». وحده اتفاق الطائف، الذي آمن لهم المناصفة، ينقذهم من أوهام سقطوا فيها عندما أوصلوا سليمان فرنجية الجد إلى الجمهورية في العام 1970 من منطق أنه رئيس قوي. لا يمكن الشك بالقيم التي كان يمثلها سليمان فرنجية ولا بوطنيته. ما يمكن الشك فيه هو معرفته بما يدور في المنطقة والعالم وعدم تقديره لخطورة دفع المسيحيين إلى حمل السلاح وتشكيل ميليشيات لمواجهة التجاوزات الفلسطينية التي كان يفترض بالدولة اللبنانية كلها بمسيحييها ومسلميها وضع حد لها. لم يدرك سليمان فرنجية وغيره من الزعماء المسيحيين أن تشكيل الميليشيات المسلحة لم يكن سوى لعبة تصب في خدمة النظام السوري الذي كان يعد نفسه ليكون قوة فصل بين الفلسطينيين والمسيحيين وبين المسلمين والمسيحيين في كل الأراضي اللبنانية. بقي الجنوب استثناء. لا وجود سوريا فيه لأن إسرائيل وجدت بعد 1976 أن لديها مصلحة في بقاء المسلحين الفلسطينيين فيه بحجة أن لديها «الحاجة إلى الاشتباك معهم بين حين وآخر».

في كل مرة كان على لبنان التفكير في كيفية حماية نفسه، جاء من يثير الغرائز المذهبية، خصوصاً لدى المسيحيين لإخلافهم في لعبة ارتدت عليهم دائماً بالولايات. من هذا المنطلق، هذا ليس وقت إثارة الغرائز ولا وقت اعتراضات على «مشروع ليلي».

هذا وقت التفكير الجدي في الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها البلد، وهي أزمة تهدد بالإطاحة بلبنان كله وبمصاصه. ببساطة ليس بعدها ببساطة، ثمة حاجة إلى أصوات مسيحية عاقلة تحذر من خطورة التعرض لـ «مشروع ليلي». مثل هذا التعرض بكلام منحط يكشف الوضع المسيحي. يكشف خصوصاً العجز عن الارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجه لبنان بمسيحييه ومسلميه. يأتي في مقدّم هذه التحديات السلاح غير الشرعي التابع لإيران. يكشف خصوصاً حال التدهور في الوسط المسيحي. لم يعد من طموح لدى الشباب المسيحي في لبنان سوى الهجرة. ولكن ما الذي يمكن توقعه من بلد لم يعد فيه بين المسيحيين من يدعو إلى وقفة تأمل والتساؤل: أين كنا وأين صرنا بعدما صار مطلوباً استعادة الحقوق بسلاح «حزب الله»؟ كيف كان ممكناً أن يفوت لبنان على نفسه انتخاب شخص مثل الراحل نسيب لحود رئيساً للجمهورية. هل حظ لبنان بمسيحييه ومسلميه سيء إلى درجة أن نسيب لحود في القبر الآن؟



محمد تواقص
صحافي وكاتب سياسي
لبناني

لا مفاجأة كبرى في انتخاب بوريس جونسون على رأس حزب المحافظين. الأمر رصدته شركات الاستطلاع قبل ذلك دون عناء. يقرر المحافظون، أو الأغلبية منهم، حمل رمز قوي من رموز البريكست إلى السلطة في بريطانيا. ومع ذلك تعبّر بريطانيا منذ أشهر، وتعبّر أكثر منذ ساعات، عن وهنها وارتيابها وعن أنها لم تعد «عظمى لا تغيب عنها الشمس».

قدمت بريطانيا منذ الاستفتاء على الخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو 2016 الدليل تلو الدليل على اهتزاز مقلق أصاب نسيجها المجتمعي وعلى ارتباط مخز لطبقاتها السياسية. بدا أن التسوفينية المفرطة التي قادت إلى نزوع إلى التعالي على «مشروع الأوروبي» قاحت من عقم فكري أصاب نخبة البلاد الحاكمة.

غابت شخصيات بقامة ونستون تشرشل ومارغريت تاتشر للتعامل مع أسئلة وجودية ملحة وداهمة. وبدأ أن أولي اليمين كما أولي اليسار في لندن متفقان على أداء وضيع. لم يعد «العمال» نقبضاً حقيقياً لـ «المحافظين» إلا في ما يرتبط بالـ «خربشة» من أجل غرف مقاعد في هذه الدائرة الانتخابية أو تلك. في ذلك أيضاً برزت تنظيرات اليساري المفرط جيري مي كوربن زعيم «العمال» من أجل الخروج من أوروبا من باب خلفي يتشاطر به على «المحافظين».

لكن بريطانيا التي تريد «الانفصال» عن الاتحاد لاستعادة سيادتها الكاملة والعودة إلى حضن تاريخ منقرض تحنّ به إلى عظمتها، تكتشف أنها دولة متوسطة الحجم لن تجد في الشبكات الدولية التي تصبو إليها بديلاً يعوضها الأرباح الكبرى الاقتصادية والسياسية والسيادية التي اكتسبتها وراكتت جنبها منذ انضمامها الصعب إلى «أوروبا» في سبعينات القرن الماضي.

ناضلت لندن منذ عام 1961 في عهد رئيس الوزراء هارولد ماكميكلان للقبول بها عضواً داخل الصرح الأوروبي. كانت بريطانيا التي تعاني من ضائقة اقتصادية ترى في الفضاء الأوروبي مجالاً يتيح لها الانتعاش والتغلب على أزمتها. وضع الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول فيتو ضد طموحات لندن ورفض دخول بريطانيا إلى النادي الأوروبي. رفض ذلك عام 1963 ثم رفض ذلك عام 1967.

رجل ديغول عن حكم بلاده وغادر السياسة وتوفي عام 1970. دخلت بريطانيا إلى «أوروبا» عام 1973. كانت حجة ديغول في رفض بريطانيا أنه لا يريد «حاملة طائرات أميركية» في قلب أوروبا، غامراً من قناة تبعية لندن لواشنطن.

بيد أن بريطانيا هذه الأيام تشكو ضعف أسطولها ولا تبدو أنها

أميركية الهوى ولا يكفي أن تكون كذلك للتعويض عن احتمال خروجها، خصوصاً دون اتفاق، من الاتحاد الأوروبي. يكفي تأمل موقف بريطانيا من إيران في الأيام الأخيرة لاكتشاف هذا الضعف الذي تعانيه لندن داخل عالم شديد التحولات.

تتخذ بريطانيا موقفاً بعيداً عن موقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مسألة الاتفاق النووي مع إيران. ترفض خيار واشنطن بالخروج من اتفاق فيينا، تعلن تمسكها -كما بقية الدول الموقعة- بالاتفاق، تشارك في صياغة آلية أنستكس الأوروبية للاتفاف على العقوبات الأميركية والاستمرار في القيام بالتبادلات التجارية مع إيران. بالمحصلة تتخذ لندن موقفاً أوروبياً يتناقض مع نزوعها نحو «التخلص» من أوروبا.

غابت شخصيات بقامة ونستون تشرشل ومارغريت تاتشر للتعامل مع أسئلة وجودية ملحة وداهمة. وبدأ أن أولي اليمين كما أولي اليسار في لندن متفقان على أداء وضيع. لم يعد «العمال» نقبضاً حقيقياً لـ «المحافظين» إلا في ما يرتبط بالـ «خربشة» من أجل غرف مقاعد في هذه الدائرة الانتخابية أو تلك

لكن لندن مع ذلك تفرج في الأشهر الأخيرة عن أعراض تموضع وفق الوجهات الأميركية. يعلن وزير الداخلية البريطاني ساجد جاويد (أصبح وزير المالية في الحكومة الحالية) في فبراير الماضي عن وضع حزب الله بجنائحه السياسي والعسكري على لوائح الإرهاب. لا شيء يعينه قد حدث في بريطانيا يحفز لندن على اتخاذ قرار كهذا من سباق سباق بريطاني. جرى بعد ذلك أن نشرت صحف لندن كثفاً مخابراتها مسرباً يتحدث عن مدهامة الشرطة عام 2015 (أي قبل 4 سنوات) لآماكن تخزين للمتفجرات تابعة لحزب الله. بدأ أن بريطانيا تستعير من أرشيفها ذرائع ثمرر الاستفاقة المتأخرة على الحزب الذي تعتبره واشنطن إرهابياً وتكافحه بالعقوبات. وجرى مؤخراً أن أوقفت سلطات جبل طارق (البريطانية) ناقلة نפט إيرانية بحجة أنها تنقل نفطاً إلى سوريا التي لا تتيح لها العقوبات الأوروبية ذلك. بررت لندن الأمر بدواع أوروبية، فيما وزير خارجية إسبانيا أعلن جهاراً أن سلطات جبل طارق تصرفت تنفيذاً لطلب أمريكي. تهتز سفينة بريطانيا بقوة. واضح

أن قيادة السفينة محترقة بين تيريزا ماي الراحلة وبوريس جونسون الوافد. وواضح أن لندن مشتتة الخيارات بين الاستقواء بأوروبا أو التعويل على الولايات المتحدة. بدت بريطانيا منكشفة أمام فضيحة قيام إيران بإيقاف ناقلة النفط البريطانية من قبل الحرس الثوري الإيراني. والفضيحة أن الأمر متوقع وكلاسيكي في الرد في مضيق هرمز على ما حدث في مضيق جبل طارق، إلا أن لندن بدت مذهولة متفاجئة تنهزم طهران بالفرصة.

واللافت أن لندن التي صدّعت رؤوس العالم بإصرارها على الخروج من الاتحاد الأوروبي، وحتى دون اتفاق وفق وعود بوريس جونسون في أواخر أكتوبر المقبل، لم نجد إلا اللجوء إلى أوروبا، وإلى فرنسا وألمانيا بالذات، من أجل تشكيل قوة بحرية تحفظ أمن ناقلاتها في الخليج. سمعت من واشنطن موقفاً مخجلاً في أمر محنة ناقلتها المقرصة في موانئ بصرى الصادم أن «على بريطانيا الاهتمام بآمن ناقلاتها».

قد يصدّق قائل في بريطانيا في أن بوريس جونسون سيدخل التاريخ كون مدة رئاسته لحكومة بريطانية ستكون الأقصر في تاريخ هذا البلد. تتخلّى أسماء قيادية كبرى في حزب المحافظين عن زعيمها الجديد. لا أحد يرى كيف باستطاعة هذا الرجل أن ينجح في قيادة بريطانيا في وقت لا يحظى فيه بتضامن قيادة الحزب حتى لو محضته قاعدة الحزب بهذه الشرعية.

تتمكنت تيريزا ماي بشقّ النفس من تشكيل حكومتها مع حليفها الأيرلندي، فكف لجونسون أن ينسج تحالفاً من داخل برلمان مشتت متأثر بروحية الانتخابات الأوروبية الأخيرة. أصيب حزب المحافظين بنكسة كبرى مقابل صعود حزب بريكت بزعامة اليميني نايجل فراج، لكن أيضاً بصعود حزب الديمقراطيين الأحرار وحزب الخضر. الأمر يندّر بانتقال المشهد البرلماني برتمه إذا ما دعي الناهيون لانتخابات مبكرة تبدو احتمالاً وارداً.

يصل جونسون لقيادة بلد لا يستطيع الخروج من أوروبا ولا يبدو أن العالم برتمه يريده خارج أوروبا. بومبيو صبّ في تصريحه الأخير زيتاً على نار المشتكين في بريطانيا بالولايات المتحدة وبإمكانية الركون إليها خاصة بقيادة ترامب. تبدو لندن وقد حاصرتها الفخّ الإيراني في مضيق هرمز ترتجل ردود الفعل بما يكشف عن غياب أي استراتيجية ناجحة لديها للتعامل مع «القرصة» الإيرانية في جهة وتكرار تمسكها بالاتفاق النووي من جهة أخرى.

لكن أكثر من ذلك يكشف حدث الناقلة البريطانية وهنا بنويوا يعترف به نائب وزير الدفاع البريطاني توبياس إلود (السابق الآن بعد تشكيل حكومة جونسون). يقول الرجل

إن «حجم قوات البحرية البريطانية صغير جداً كي يحمي مصالح الدولة في جميع أنحاء العالم». يضيف أن «التهديدات التي نواجهها تتزايد، كما أصبح العالم أكثر تعقيداً، إذا أردنا الاستمرار في لعب دور مهم على الساحة الدولية».

في بروكسل هناك من يبتسم بحبور ويعتبر أن وصول جونسون إلى الحكم هو أقصن قمم الفشل البريطاني في الخروج من أوروبا. هناك أيضاً من يقول على أن بريطانيا ستقلب على جونسون وعلى نفسها وتعيد تصويب الدفة صوب الخيار الصحيح.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن

1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

حزام خريف

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العيقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 – 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk